

المجلة العلمية التجارة والتمويل

<https://caf.journals.ekb.eg>



العلاقة بين السياسة المالية و النمو الإقتصادي في مصر

مها مصطفى متولى قنصوة

قسم الاقتصاد والمالية العامة. كلية التجارة، جامعة طنطا، مصر

للتأصيل المرجعي: قنصوة ، مها مصطفى متولى. العلاقة بين السياسة المالية و النمو الإقتصادي

في مصر ، **المجلة العلمية للتجارة والتمويل**، ٤٤ (١)، المعرف الرقمي:

<https://doi.org/10.21608/caf.2024.344318>

للتواصل مع المؤلف: Mkonswha@yahoo.com

العلاقة بين السياسة المالية والنمو الإقتصادي في مصر

مستخلص:

تهدف الدراسة لإختبار العلاقة السببية بين السياسة المالية والنمو الإقتصادي في مصر حيث إعتمدت الدراسة علي فرضية مفادها أن السياسة المالية أي الإنفاق الحكومي والإيرادات العامة تسبب النمو الاقتصادي كما أن النمو الإقتصادي يسبب السياسة المالية أي الإنفاق العام والإيرادات العامة، وقد تم إستخدام نموذج قياسي لإختبار هذه العلاقة السببية، بالإعتماد علي أسلوب التكامل المشترك وباستخدام نموذج تصحيح الخطأ (VECM) وتوصلت نتائج نموذج الإختبار إلي وجود علاقة سببية وحيدة الاتجاه بين النمو الاقتصادي والإنفاق الحكومي في الاجلين القصير والطويل، وعلاقة سببية وحيدة الاتجاه بين النمو الاقتصادي و الإيرادات الحقيقية في الأجل الطويل فقط، علاقة سببية بين الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي والعرض من العمل ثنائية الإتجاه في الاجل القصير، علاقة سببية بين الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي والتراكم الرأسمالي الحقيقي وحيدة الإتجاه في الأجل الطويل وثنائية الإتجاه في الأجل القصير.

الكلمات الدالة: النمو الإقتصادي، السياسة المالية، الإنفاق الحكومي، الإيرادات العامة.

abstract

The study aims to test the causal relationship between fiscal policy and Economic Groth in Egypt, The study relied on the hypothesis that fiscal policy, i.e. government spending and public revenues, causes Economic Groth , Economic Groth also causes fiscal policy, i.e. public spending and public revenues, and a standard model has been used to test this causal relationship, Relying on the cointegration method and using the error correction model (VECM), the results of the test model concluded that there is a unidirectional causal relationship between Economic Groth and government spending in the short and long terms.

The causal relationship between Economic Groth and real revenues is unidirectional in the long run only, while the causal relationship between real GDP and labor supply is bidirectional in the short run, The causal relationship between real GDP and real capital accumulation is unidirectional in the long run and bidirectional in the short run.

Keywords: Economic Groth , fiscal policy, government spending, public revenues.

العلاقة بين السياسة المالية والنمو الإقتصادي في مصر

١. مقدمة

يعد التمويل عنصرًا حاسمًا لتحقيق النمو الإقتصادي وكذلك تحقيق أهداف التنمية المستدامة (SDGs) ويُعترف به كوسيلة رئيسية لتنفيذ خطة عام ٢٠٣٠ (SDG17)، تتراوح التقديرات الأولية للإستثمارات اللازمة لتحقيق النمو الإقتصادي و أهداف التنمية المستدامة من إستثمارات إضافية تبلغ نحو ٢.٤ تريليون دولار أمريكي سنويًا إلى إجمالي الإستثمارات بين نحو ٥ تريليون دولار أمريكي ونحو ٧ تريليون دولار أمريكي سنويًا، وسيطلب ذلك تعبئة جميع مصادر التمويل المتاحة وإستخدامها بفعالية العامة والخاصة والمحلية والدولية (UNEP, 2016: 1) ومن بين خيارات التمويل المتاحة، سيكون تعزيز تعبئة الموارد المحلية ذا أهمية خاصة، إذ تمثل الموارد العامة المحلية أكبر مصدر لتمويل التنمية في البلدان النامية، وقد زادت بسرعة على مدى العقدين الماضيين متجاوزة تدفقات مساعدات التنمية الدولية. إن تعبئة الموارد العامة المحلية من خلال رفع الضرائب وغيرها من الإيرادات غير الضريبية بكفاءة أمر ضروري لتأمين الأموال اللازمة لتمويل المنافع العامة وتحقيق النمو الإقتصادي وكذلك تحقيق مختلف أهداف التنمية المستدامة، فمن خلال السياسة المالية يمكن أن يخلق حيزًا ماليًا لنفقات الميزانية المستدامة، وتحسين فعالية الإنفاق العام، والحد من الاعتماد على المساعدات، ورفع الجدارة الائتمانية للبلدان ودعم الحكم الرشيد، كما يمكن لمصادر التمويل المحلية المستقرة أن تساعد أيضًا في تعزيز الإستثمار الخاص الشامل والمستدام ويمكن إستكمالها بالمساعدات الإنمائية الدولية حيثما كان ذلك مناسبًا كما تعد تعبئة الموارد العامة المحلية وإستخدامها بفعالية أحد الإجراءات الأساسية المنفق عليها في المؤتمر الدولي الثالث لتمويل التنمية الذي عقد في أديس أبابا في عام ٢٠١٥. والتزمت الحكومات، من بين أمور أخرى، بما يلي: تعزيز إدارة الإيرادات، وتحسين كفاءة وفعالية النظم الضريبية؛ والحد من التدفقات المالية غير المشروعة والتهرب الضريبي؛ ومعالجة الحوافز الضريبية المفرطة، وخاصة في الصناعات الاستخراجية تعزيز الشفافية والمساءلة في المؤسسات المالية والإدارات العامة وقطاع الشركات (UNEP, 2016: 1)

بالنسبة للإقتصاد المصري فإن قرارات الحكومة فيما يتعلق بتخصيص النفقات بين البنود المتكررة، أي الأجور والمرتببات والسلع والخدمات والفوائد والمدفوعات التحويلية، والبنود الرأسمالية، أي الاستثمارات لها أوجه تأثير خاصة بها لتحقيق النمو الإقتصادي ونتيجة لذلك، فإن مدى إنحياز هيكل ميزانية الحكومة نحو النفقات المتكررة مقابل النفقات الرأسمالية سوف ينعكس في التقدم المحرز في إطار تحقيق النمو الاقتصادي .

كما أن الإصلاحات الحكومية التي تم إدخالها منذ عام ٢٠١٦ والتي أدت إلى الإلغاء التدريجي لدعم الطاقة وإعادة هيكلة الإنفاق العام على الحماية الاجتماعية لا تخدم تحقيق النمو الاقتصادي فقط بل تحقيق أهداف التنمية المستدامة الإقتصادية والاجتماعية ، علاوة على ذلك، فإن الموارد التي توفرها هذه التدابير ستسمح للحكومة بإلغاء الضرائب المشوهة على العمالة ورأس المال، الأمر الذي من شأنه أن يؤثر بشكل إيجابي على العمالة والإستثمار الخاص والنمو الاقتصادي، ومن شأن هذه التدابير أيضًا أن تحرر موارد الميزانية المخصصة للإنفاق الاجتماعي، الأمر الذي من شأنه أن يفيد الشرائح الأكثر ضعفًا من السكان وبالتالي يساهم في الحد من عدم المساواة في الدخل. (Khaled Zakaria and Israa El Husseiny, 2022: 78

تحاول الدراسة إختبار العلاقة بين السياسة المالية والنمو الإقتصادي في مصر، لا سيما وأن مصر شهدت تقدماً ملحوظاً في إستخدام السياسة المالية لا سيما في السنوات الاخيرة مع حدوث أزمة كوفيد ١٩ وتطبيق سياسات الإصلاح الاقتصادي لتمويل برامجها التنموية، إذ تقوم الدراسة علي فرضية مؤداها، أن السياسة المالية أي الانفاق الحكومي والإيرادات العامة تسبب النمو الاقتصادي مقاساً بالنتائج المحلي الإجمالي الحقيقي، كما أن النمو الاقتصادي يسبب السياسة المالية أي الانفاق العام و الإيرادات العامة، وتهدف الدراسة لإختبار مدي صحة فرضية الدراسة بالاعتماد علي المنهج الاستقرائي الذي يدرس العلاقة بين السياسة المالية والنمو الإقتصادي في مصر كذلك تعتمد الدراسة علي المنهج الاستقرائي من خلال جمع البيانات والاحصائيات وذلك للوصول الي الهدف من البحث.

ولإختبار مدي صحة الفرضية يقترح تقسيم الدراسة الي ٤ أجزاء بالاضافة الي المقدمة، الجزء ٢ يشرح الدراسات السابقة، الجزء ٣ يشرح نموذج الدراسة، الجزء ٤ يشرح منهجية الدراسة، الجزء ٥ وضح الخلاصة وتوصيات الدراسة.

٢. الدراسات السابقة

تناولت العديد من الدراسات السابقة العلاقة بين السياسة المالية والنمو الاقتصادي ومنها دراسة (Easterly and Sergio (١٩٩٣)، دراسة فهد مغيثم حزيان الشمري (٢٠١٥)، دراسة محسن عبدالله الراجحي واخرون (٢٠١٦)، دراسة Al-(٢٠١٨) Al-kasasbeh دراسة علي منصور عطية واخرون (بدون تاريخ)، دراسة (٢٠٢١) Kim, J., et al., دراسة (2022) Al_kasasbeh, O., et al., دراسة ماجد عبد العظيم قبيل (٢٠٢٢)، دراسة عثمان المطيري (٢٠٢٢)،

دراسة (Easterly and Sergio (١٩٩٣) التي إستخدمت البيانات التاريخية، وبيانات المقاطع العرضية الحديثة للفترة (١٩٧٠-١٩٨٨) لاكثر من ١٢٥ دولة توصلت نتائج الدراسة إلي أن هناك إرتباط قوي بين مستوى التنمية والهيكل المالي، فالبلدان الفقيرة تعتمد بشكل كبير على ضرائب التجارة الدولية في تحقيق التنمية الاقتصادية، في حين أن ضرائب الدخل مهمة فقط في الاقتصادات المتقدمة، كما تتأثر السياسة المالية بحجم الاقتصاد، مقاسا بعدد سكانه.

دراسة فهد مغيثم حزيان الشمري (٢٠١٥)، بعنوان قياس وتحليل أثر السياسة المالية على بعض مؤشرات التنمية المستدامة في العراق للمدة (١٩٩٠ - ٢٠١٣)، وللوصول الى هدف البحث تم التطرق الى الجانب النظري للسياسة المالية والتنمية المستدامة والعلاقة بينهما من خلال الجانب التحليلي وقد تم استخدام نموذج قياسي لبيان العلاقة بين السياسة المالية والتنمية المستدامة من خلال إستخدام نموذج السببية وباستخدام انموذج الانحدار الذاتي ذي المتجة VAR الذي يتضمن مجموعة من المتغيرات المستقلة والتابعة وقد تم التوصل الى أن هناك تباين في آثار السياسة المالية على مؤشرات التنمية المستدامة فبعضا كان إيجابي والبعض الاخر كان سلبياً.

دراسة محسن عبدالله الراجحي وآخرون (٢٠١٦)، بعنوان تحليل أثر السياسة المالية علي النمو الإقتصادي في العراق خلال الفترة ١٩٩٠-٢٠١٣، حيث توصلت نتائج الدراسة أن أثر السياسة المالية كان سلبي علي النمو الاقتصادي و علي أغلب مؤشرات التنمية المستدامة في العراق، فإخفاض نسبة الضرائب الي النتائج خلال فترة الدراسة لم يؤدي إلي تقليل التفاوت في توزيع الدخل، علي رغم من إرتفاع الإنفاق الحكومي علي التعليم إلا أنه لم يحقق متطلبات التعليم الحديثة التي تستلزم ضبط الجودة وتطوير المهارات للكادر التدريسي، كما توصلت نتائج الدراسة أن هناك علاقة تبادلية بين السياسة المالية والتجاري أي تغير أحدهما يؤثر علي الآخر.

دراسة (٢٠١٨) Al-kasasbeh بعنوان السياسة المالية وعلاقتها بالنمو الإقتصادي: دراسة مراجعة، حيث تهدف إلى مراجعة الأعمال البحثية التي أجريت حول السياسات المالية والنمو الاقتصادي، مع ملاحظة أن هناك نوعين من السياسة المالية، النوع الأول هو الإنفاق، والنوع الثاني هو الضرائب، ووفقاً لأبحاث سابقة، فإن العلاقة بين السياسة المالية والنمو الاقتصادي ليست واضحة ومتسقة، حيث تكون في بعض الحالات علاقة إيجابية، بينما قد تكون علاقة سلبية في حالات أخرى.

دراسة علي منصور عطية وآخرون (بدون تاريخ) بعنوان دور السياسة المالية في تحقيق النمو الإقتصادي في العراق دراسة تحليلية للفترة من ١٩٩٠-٢٠١٥، هدفت هذه الدراسة إلى تحليل وقياس دور السياسة المالية في تحقيق النمو الإقتصادي من خلال التركيز على الإنفاق العام والإيرادات الضريبية، إذ تقوم الدراسة علي فرضية وجود علاقة إيجابية قوية بين السياسة المالية والنمو الاقتصادي بحيث يمكن للسياسة المالية زيادة معدل النمو الاقتصادي، وتوصلت نتائج الدراسة إلى عدم وجود علاقة سببية بين الإنفاق الحكومي والنمو الاقتصادي بمستوي معنوية ٥٪، وهذا يدل على عدم وجود علاقة توازنية طويلة المدى بين الإنفاق والنمو الاقتصادي.

دراسة (٢٠٢١) Kim, J., et al., تتناول العلاقة بين التنمية الاجتماعية والاقتصادية والسياسة المالية، وذلك باستخدام البيانات الخاصة ببلدان التماسك أي اليونان والبرتغال وأسبانيا وأيرلندا للفترة ١٩٨٠-١٩٩٩، إتضح من نتائج الدراسة أن تحسن صافي

مركز الإقراض للحكومة، فضلا عن إنخفاض مستوى الدين العام، سيكون مفيدا للتنمية الاجتماعية والاقتصادية على المدى المتوسط، علاوة على ذلك، تبين أن ضبط الأوضاع المالية أكثر أهمية لتعزيز التنمية الاجتماعية والاقتصادية في بلدان التماسك مقارنة بالدول الأعضاء الخمسة عشر الأخرى في الاتحاد الأوروبي، ومن ثم ضرورة دعم المعايير الرامية إلى الحد من الإنفاق، مثل المعايير المالية لمعاهدة ماستريخت أو ميثاق الإستقرار والنمو.

دراسة ماجد عبد العظيم قابيل (٢٠٢٢) التي تهدف إلى قياس أثر الإنفاق الحكومي على التنمية المستدامة في مصر باستخدام منهجية وبيانات ARDL للفترة (١٩٨٠-٢٠١٩)، وإعتمدت الدراسة على نموذج الإنحدار الخطي المتعدد باستخدام دالة كوب دوجلاس، وتوصلت الدراسة إلى أن العلاقة بين الإنفاق الحكومي والتنمية المستدامة على المدى القصير والطويل علاقة إيجابية. كما إتضح من نتائج الدراسة أن معامل تصحيح الخطأ سلبي وذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ١٪، وهذا يدل على تقارب التوازن في المدى القصير مع المدى الطويل، كما يفسر ذلك نسبة الأخطاء قصيرة المدى التي يمكن تصحيحها من أجل العودة إلى التوازن على المدى الطويل، ويبلغ معامل تصحيح الخطأ قصير المدى (-١.١)، مما يعني أنه يتم تصحيح ما يقرب من ١.١٪ من الانحرافات قصيرة المدى عن التوازن طويل المدى كل عام.

دراسة عثمان المطيري (٢٠٢٢)، هدفت الدراسة إلى معرفة أثر السياسات المالية التي إتخذتها المملكة في سبيل تنويع قاعدتها الاقتصادية خلال الفترة (٢٠٠٠-٢٠٢٠)، حيث وإستخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي بالإعتماد على البحوث والدراسات وبعض البيانات والاحصاءات الصادرة من الجهات الرسمية داخل المملكة وخارجها، حيث توصلت الدراسة إلى أن تأثير السياسة المالية كان محدوداً بحسب مؤشر هيرفندال-هيرشمان للفترة من ٢٠٠٠ إلى ٢٠١٥ بينما تحسنت درجة المؤشر بشكل ملحوظ بعد تطبيق رؤية المملكة ٢٠٣٠ والتي ركزت على أدوات مختلفة للسياسة المالية منها ترشيد الانفاق التشغيلي وتوجيه الإنفاق الإستثماري لتعزيز دور القطاع الخاص ودعم المشاريع المتوسطة والصغيرة، وتعزيز مصادر الدخل الحكومي من خلال فرض ضريبة القيمة المضافة وضريبة السلع الانتقائية ورسوم الوافدين.

دراسة (Al_kasasbeh, O., et al., (2022) التي تهدف إلي دراسة تأثير السياسة المالية وتحرير التجارة على النمو الاقتصادي في الأردن، حيث إستخدمت الدراسة إختبارات جذر وحدة ديكي فولر المعززة وإختبارات جذر وحدة كابيتانيوس مع الفواصل الهيكلية للتحقيق التجريبي، وتوصلت نتائج الدراسة باستخدام بيانات تغطي الفترة (١٩٨٠-٢٠٢٠) أن الإنفاق الحكومي والضرائب لهما تأثير إيجابي على النمو الاقتصادي، أما تأثير للدين العام علي النمو الاقتصادي كان سلبيا، وإن كان ضئيلا، كما يتأثر النمو الاقتصادي بشكل كبير بتحرير التجارة، لذا ضرورة أن تزداد نسبة الإنفاق على البنية التحتية والموارد البشرية عن طريق التمويل الضريبي بدلا من القروض الأجنبية، كما أن تحسين القدرة التنافسية للصناعات المحلية أمر ضروري لكي يكون للتجارة الحرة تأثير إيجابي.

يتضح من العرض السابق للدراسات السابقة أنه و علي الرغم من أن تناولها للعلاقة بين السياسة المالية والنمو الإقتصادي إلا أنها لم تحسم هذه العلاقة، ومن ثم تحاول الدراسة الحالية إختبار العلاقة بين السياسة المالية والنمو الإقتصادي في مصر، وتختلف الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة التي تم عرضها في أنها تطبيقية علي الاقتصاد المصري، وتستخدم بيانات حديثة وفترة أطول نسبيا وهي الفترة (١٩٩٠-٢٠٢٢)، بالإضافة إلي محاولتها الإعتماد علي نموذج تصحيح الخطأ في إختبار العلاقة السببية وهي تعتبر اساليب قياس حديثة نسبيا.

٣. توصيف النموذج

في سبيل تحقيق هدف الدراسة المتمثل في إختبار العلاقة السببية بين السياسة المالية والنمو الإقتصادي في الاقتصاد المصري، تم تحديد متغيرات الدراسة وصياغة النموذج من خلال الإستعانة بالدراسات السابقة في هذا المجال ومنها دراسة Al_kasasbeh, O., et al., (2022) ، التي إعتمدت علي نموذج كوب - دوجلاس في صياغة العلاقة بين السياسة المالية والنمو الاقتصادي ويمكن التعبير عن دالة كوب- دوجلاس بالصورة الرياضية التالية:

$$y_t = A K_t^\alpha L_t^\beta \quad (1)$$

تشير y_t الي معدل النمو الاقتصادي في الإقتصاد المصري (ويقاس بالنتاج المحلي الإجمالي الحقيقي)، A تشير الي المستوي التكنولوجي (وهو ثابت)، وتعتبر K عن التراكم

الرأسمالي الحقيقي، وتشير L الي قوة العمل، و α تشير الي معامل مرونة الناتج بالنسبة للتراكم الرأسمالي الحقيقي، β تشير الي معامل مرونة الناتج بالنسبة لقوة العمل.

ونظرا لان الهدف الأساسي من الدراسة هو إختبار العلاقة بين السياسة المالية والنمو الاقتصادي في مصر، فسوف يتم اضافة الانفاق الحكومي (G)، والضرائب (T) كمتغيرات تفسيرية لمؤشرات قياس السياسة المالية الي المعادلة رقم (١) لتصبح كالتالي:

$$y_t = A K_t^\alpha L_t^\beta G_t^\gamma T_t^m \quad (2)$$

ويتم اخذ لوغاريتم طرفي المعادلة (٢) للحصول علي المعادلة الخطية التالية

$$\log y_t = b_0 + b_1 \log K_t + b_2 \log L_t + b_3 \log G_t + b_4 \log T_t + \epsilon_t \dots \quad (3)$$

تستخدم المعادلة (٣) كأساس لإختبار العلاقة بين كل متغير تفسيري والنمو الإقتصادي بشكل ثنائي في الأجلين القصير والطويل، وبما أن المتغيرات في قيمتها اللوغاريتمية، فان المشتقات الجزئية تعبر عن مرونة معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي بالنسبة للمتغيرات التفسيرية، b_1 تعبر عن مرونة الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بالنسبة للتراكم الرأسمالي الحقيقي، b_2 تعبر عن مرونة نمو الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي بالنسبة لقوة العمل، b_3 تعبر عن مرونة الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي بالنسبة للانفاق الحكومي الحقيقي، b_4 تعبر عن مرونة الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي بالنسبة للايرادات العامة الحقيقية، ϵ_t هي حد الخطأ العشوائي مع افتراض تحقيقها للخواص الاحصائية التقليدية بوسط حسابي يساوي صفرو تباين ثابت.

وفيما يتعلق بالبيانات الخاصة بالمتغيرات التي تستخدم في الاختبارات عن حالة الإقتصاد المصري خلال الفترة (١٩٩٠-٢٠٢٢) تم جمعها من مصادر دولية "البنك الدولي"، كما تم استخدام الرقم القياسي لاسعار المستهلكين CPI (٢٠١٠=١٠٠)، للحصول علي القيم الحقيقية لتلك المتغيرات (الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي، والتراكم الراسمالي الحقيقي، القيمة المضافة الحقيقية في قطاع الصناعة). بالاضافة الي مصادر محلية منها "وزارة المالية والتخطيط".

٤. منهجية ونتائج الدراسة

طبقاً للمنهجية المستخدمة في الدراسة تتكون الاساليب المستخدمة من ثلاث إختبارات هي: "إختبارات جذر الوحدة، إختبار التكامل المشترك، نماذج تصحيح الخطأ".

١.٤ إختبار جذر الوحدة لسكون السلاسل الزمنية

يهدف إختبار جذر الوحدة Unit Root Test الي فحص خواص السلاسل الزمنية لكل من قوة العمل (L) وهو متغير حقيقي، والنمو الإقتصادي مقاساً بالنتائج المحلي الإجمالي الحقيقي (Y)، التراكم الرأسمالي الحقيقي (K) والإيرادات العامة الحقيقية (T)، والإنفاق الحكومي الحقيقي (G) خلال الفترة (١٩٩٠-٢٠٢٢)، وذلك للتعرف على مدى سكونها، وتحديد رتبة تكامل كل متغير علي حده، ورغم تعدد إختبارات جذر الوحدة، الا أن الدراسة الحالية سوف تستخدم إختبارين هما: إختبار ديكي-فوللر (Dickey and Fuller)، وإختبار فيلب-بيرن (Philip- perron)، ويوضح جدول (١) نتائج إختبار ADF لجذر الوحدة لمتغيرات الدراسة.

جدول (١)

نتائج إختبار ADF لجذر الوحدة للمستويات والفروق الأولى للمتغيرات

ADF-test & PP_test								
السلسلة الزمنية	المستوي				الفرق الأول			
	بمقطع		بمقطع واتجاه عام		بمقطع		بمقطع واتجاه عام	
	t-Statistic	Prob.*	t-Statistic	Prob.*	t-Statistic	Prob.*	t-Statistic	Prob.*
log(Y)	1.06	1.00	-1.39	0.84	-3.18	0.03	-3.40	0.07
log(L)	-1.70	0.42	-1.25	0.88	-3.41	0.02	-3.74	0.03
log(K)	0.90	0.99	-1.71	0.72	-3.46	0.02	-3.63	0.04
log(G)	-0.16	0.93	-1.70	0.73	-4.34	0.00	-4.29	0.01
log(T)	-0.16	0.93	-1.70	0.73	-4.34	0.00	-4.29	0.01

المصدر: اعداد الباحث بالاعتماد علي مخرجات برنامج Eviews

يوضح جدول (١) نتائج إختبار ديكي-فوللر التي تشير الي عدم إستقرار كافة السلاسل الزمنية لكل من معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، معدل نمو قوة العمل، ومعدل نمو التراكم الرأسمالي الحقيقي، الإيرادات العامة الحقيقية، الإنفاق الحكومي الحقيقي عند

المستوي بمقطع أو بمقطع وإتجاه عام، أي تم قبول فرض العدم القائل بوجود جذر الوحدة بمعنى أن السلاسل الزمنية غير مستقرة عند المستوي سواء بمقطع او مقطع وإتجاه عام عند مستوي معنوية ٥٪، كما يلاحظ استقرار كافة السلاسل الزمنية للنموذج عند اخذ الفرق الاولي لها سواء بمقطع فقط أو مقطع وإتجاه عام عند مستوي معنوية ٥٪ فأقل، بالنسبة لاختبار فيلب - بيرن يقدم جدول (٢) نتائج اختبار pp لجذر الوحدة علي متغيرات الدراسة :

جدول (٢)

نتائج إختبار PP لجذر الوحدة للمستويات والفرق الأولى للمتغيرات

ADF-test & PP_test								
السلسلة الزمنية	المستوي				الفرق الأول			
	بمقطع		بمقطع وإتجاه عام		بمقطع		بمقطع وإتجاه عام	
	t-Statistic	Prob.*	t-Statistic	Prob.*	t-Statistic	Prob.*	t-Statistic	Prob.*
log(Y)	0.77	0.99	-0.95	0.94	-3.19	0.03	-3.21	0.10
log(L)	-2.07	0.26	-0.64	0.97	-3.39	0.02	-3.76	0.03
log(K)	0.96	1.00	-1.21	0.89	-3.44	0.02	-3.30	0.09
log(G)	-0.19	0.93	-1.64	0.75	-4.29	0.00	-4.25	0.01
log(T)	-0.19	0.93	-1.64	0.75	-4.29	0.00	-4.25	0.01

المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد علي مخرجات برنامج Eviews

يتضح من نتائج جدول (٢) إتفاق نتائج إختبار فليب بيرون مع اختبار ديكي فولر في عدم إستقرار كافة السلاسل الزمنية لكل من معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، معدل نمو قوة العمل، ومعدل نمو التراكم الرأسمالي الحقيقي، والإتفاق الحكومي الحقيقي، والإيرادات العامة الحقيقية، عند المستوي بمقطع أو بمقطع وإتجاه عام، أي تم قبول فرض العدم القائل بوجود جذر الوحدة بمعنى أن السلاسل الزمنية غير مستقرة عند المستوي سواء بمقطع او مقطع وإتجاه عام، كما يلاحظ استقرار كافة السلاسل الزمنية للنموذج عند أخذ الفرق الاولي لها سواء بمقطع فقط أو مقطع وإتجاه عام عند مستوي معنوية ٩٪ فأقل، بالنسبة لإختبار فيلب - بيرن يقدم جدول (٢) نتائج اختبار pp لجذر الوحدة علي متغيرات الدراسة :

٢.٤ نتائج اختبار جوهانسن-جيسليس للتكامل المشترك

يمكن استخدام اختبار انجل-جرانجر لمعرفة وجود تكامل مشترك بين المتغيرات محل الدراسة أم لا، إلا أن اختبار انجل-جرانجر لا يهدف لمعرفة عدد متجهات التكامل المشترك الموجودة بين المتغيرات محل الدراسة، وهو ما يتميز به اختبار جوهانسن عن غيره من اختبارات التكامل المشترك، من خلال قدرته علي اختبار عدد متجهات التكامل المشترك بين المتغيرات محل الدراسة، ويعتبر اختبار جوهانسن دعم للنتائج المتحصل عليها من اختبار انجل-جرانجر، في حالة أن أثبت اختبار جوهانسن-جيسلس (Johansen- Juselius Cointegration test) وجود متجه تكامل وحيد بين المتغيرات محل الدراسة، وعند التأكد من وجود متجه تكامل وحيد بين المتغيرات محل الدراسة باستخدام اختبار جوهانسن-جيسلس يمكن عندئذ تقدير معادلات نماذج تصحيح الخطأ، (Paltasingh, and Goyar, 2013: 93-94)، ويوضح جدول (٣) نتائج اختبار جوهانسن-جيسلس.

جدول (٣)

نتائج اختبار جوهانسن-جيسلس

اختبار الأثر Trace Test										
الاحتمال		القيم الحرجة للاختبار عند مستوى معنوية 1%		القيم الحرجة للاختبار عند مستوى معنوية 5%		الإحصائية أو القيمة المحسوبة		القيمة الذاتية		فرض عدد متجهات التكامل المشترك (r)
Pro.		Critical Value 1%		Critical Value 5%		Statistic		Eigen Value		
وجود مقطع واتجاه عام	وجود مقطع	وجود مقطع واتجاه عام	وجود مقطع	وجود مقطع واتجاه عام	وجود مقطع	وجود مقطع واتجاه عام	وجود مقطع	وجود مقطع واتجاه عام	وجود مقطع	
0.00	0.00	97.60	77.82	88.80	69.82	161.47	140.3	0.92	0.92	لا يوجد
0.00	0.00	71.48	54.68	63.88	47.86	81.64	60.84	0.73	0.63	واحد على الأكثر
0.07	0.05	49.36	35.46	42.92	29.80	41.59	30.05	0.50	0.46	الثان على الأكثر
0.22	0.21	31.15	19.94	25.87	15.49	20.03	11.08	0.37	0.29	ثلاثة على الأكثر
0.52	0.49	16.55	6.63	12.52	3.84	5.52	0.48	0.16	0.02	أربعة على الأكثر
اختبار القيمة العظمى Maximal Eigen value Test										
0.00	0.00	44.02	39.37	38.33	33.88	79.84	79.47	0.92	0.92	لا يوجد
0.00	0.02	37.49	32.72	32.12	27.58	40.05	30.79	0.73	0.63	واحد على الأكثر
0.17	0.10	30.83	25.86	25.82	21.13	21.56	18.97	0.50	0.46	الثان على الأكثر
0.22	0.18	23.98	18.52	19.39	14.26	14.51	10.60	0.37	0.29	ثلاثة على الأكثر
0.52	0.49	16.55	6.63	12.52	3.84	5.52	0.48	0.16	0.02	أربعة على الأكثر

(r) يشير الي عدد متجهات التكامل المشترك.

المصدر اعداد الباحث بالاعتماد علي مخرجات برنامج EViews 10 تشير نتائج جدول (٣)، إلي أن كل القيم المحسوبة لإختبار الأثر ولإختبار القيمة العظمي تزيد عن القيم الحرجة لهذا الاختبار عند الفرض الأول عند مستوي معنوية ٥٪ ومستوي معنوية ١٪ بفرض وجود مقطع أو مقطع مع اتجاه عام، مما يدل علي إمكانية رفض الفرض العدم ($r=0$) القائل بعدم وجود تكامل مشترك، وقبول الفرض البديل ($r \neq 0$) والذي يعني وجود تكامل مشترك بين معدل النمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي ومحدداته المتمثلة في الإنفاق الحكومي الحقيقي والإيرادات العامة الحقيقية، وقوة العمل، والتراكم الرأسمالي الحقيقي. كما يتبين من نتائج جدول (٣) أن الفرض الثاني معنوي احصائيا حالة إختبار الأثر أو القيمة العظمي بفرض وجود مقطع أو مقطع واتجاه عام عند مستوي معنوية ٥٪ أو ١٪، كما يلاحظ أن كل القيم المحسوبة Statistic لإختبار الاثر تزيد على القيم الحرجة Critical لهذا الإختبار، مما يدل علي عدم قبول فرض العدم القائل بأن عدد متجهات التكامل المشترك لا تزيد على الواحد، مما يدل علي وجود متجه ثاني للتكامل المشترك بين متغيرات الدراسة، كما يتضح أن نتائج إختبار الأثر تتفق مع نتائج إختبار القيمة العظمي، إلا انه في حالة إختلاف نتائج اختبار الاثر (Trace test)، مع نتائج إختبار القيمة الكامنة العظمي (Maximal eigenvalue) يمكن الإعتماد علي قيمة نتائج إختبار الأثر وذلك وفقا لما تشير اليه بعض الدراسات، ومنها دراسة (Luutekpohl, et al., ٢٠٠١).

٣.٤ نتائج تقدير نموذج تصحيح الخطأ

يفترض نموذج تصحيح الخطأ وجود نوعين من العلاقات بين الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي ومحدداته: علاقة طويلة المدى، وعلاقة قصيرة المدى، وهي العلاقة الأنية أو المباشرة التي تظهر بين معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي ومحدداته في كل فترة زمنية، و تقاس من خلال التغيرات فيما بينها في كل فترة. (Paltasingh, and Goyari, 2013: 94-95).

من خلال إختبار نموذج تصحيح الخطأ يتم إختبار فرض العدم بعدم وجود علاقة سببية بين متغيرات النموذج في مقابل الفرض البديل بوجود علاقة سببية بين متغيرات النموذج، حيث تستخدم قيمة t-statistic لمعامل حد تصحيح الخطأ المبطن للإستدلال علي وجود

علاقة سببية طويلة الأجل بين المتغيرات. أما قيمة قيمة F-statistic للمتغيرات التفسيرية في معادلات تصحيح الخطأ فتستخدم للتعرف علي وجود علاقة سببية في الأجل القصير بين المتغيرات. (الطاهرة السيد، ٢٠١٤: ٤٥) وقد تم تقدير معادلات تصحيح الخطأ للمتغيرات التي وجد بينها علاقة تكامل مشترك وهي الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي والإنفاق الحكومي الحقيقي والإيرادات العامة الحقيقية، ومعدل نمو التراكم الرأسمالي الإجمالي الحقيقي، ومعدل نمو قوة العمل، وتم إعداد النتائج في جدول (٤)

جدول (٤)

نتائج إختبار السببية باستخدام نماذج تصحيح الخطأ

معادلة الاحدار المقدره	قيمة F- statistic	Pro.	قيمة t- statistic	Pro.	فترات الإبطاء	اتجاه السببية
	Short Run		Long Run			
معادلتى التغير في لوغاريتم الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي والتغير في لوغاريتم الإنفاق الحكومي						
$D(\log Y)=D(\log G)$	-2.14	0.04	5.13	0.01	(1)(1)	$D(\log Y) \leftrightarrow D(\log O)$
$D(\log G)=D(\log Y)$	0.00	1.00	1.38	0.27	(1)(1)	$D(\log O) \leftarrow D(\log Y)$
معادلتى التغير في لوغاريتم الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي والتغير في لوغاريتم الإيرادات العامة						
$D(\log Y)=D(\log R)$	-0.37	0.72	4.08	0.02	(1)(1)	$D(\log Y) \leftarrow D(\log L)$
$D(\log R)=D(\log Y)$	1.78	0.09	1.51	0.23	(1)(1)	$D(\log L) \leftarrow D(\log Y)$
معادلتى التغير في لوغاريتم الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي والعرض من العمل						
$D(\log Y)=D(\log L)$	5.37	0.00	-1.99	0.06	(1)(1)	$D(\log Y) \leftarrow D(\log L)$
$D(\log L)=D(\log Y)$	3.31	0.04	1.56	0.13	(1)(1)	$D(\log L) \leftarrow D(\log Y)$
معادلتى التغير في لوغاريتم الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي والتراكم الرأسمالي الحقيقي						
$D(\log Y)=D(\log K)$	4.63	0.01	1.44	0.16	(1)(1)	$D(\log Y) \leftarrow D(\log K)$
$D(\log K)=D(\log Y)$	5.40	0.00	3.09	0.00	(1)(1)	$D(\log K) \leftrightarrow D(\log Y)$

المصدر اعداد الباحث بالاعتماد علي مخرجات برنامج EViews 10

توضح نتائج جدول (٤) العلاقات السببية بين الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي ومحدداته في الاجلين القصير والطويل، بالنسبة للعلاقة السببية بين الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي والإنفاق الحكومي الحقيقي يُلاحظ أن قيمة إختبار t لمعامل حد تصحيح الخطأ معنوي إحصائياً عند مستوي معنوية ١٪ في معادلة التغير في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي وغير معنوي إحصائياً في معادلة التغير في الإنفاق الحكومي الحقيقي، مما يدل علي وجود علاقة سببية وحيدة الاتجاه من الإنفاق الحكومي إلي النمو الإقتصادي في الأجل الطويل، كما يُلاحظ أن قيمة اختبار F المحسوبة معنوي إحصائياً عند مستوي معنوية ١٪ في معادلة

التغير في معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي وغير معنوي إحصائياً في معادلة التغير في الإنفاق الحكومي، مما يعني وجود علاقة سببية وحيدة الإتجاه في الاجل القصير من الإنفاق الحكومي الحقيقي إلي الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، أي علاقة السببية وحيدة الإتجاه بين النمو الإقتصادي والإنفاق الحكومي في الأجلين القصير والطويل.

كما يتضح من نتائج جدول (٤) أن قيمة إختبار t لمعامل حد تصحيح الخطأ معنوي إحصائياً عند مستوى معنوية ١٪ في معادلة التغير في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي وغير معنوي إحصائياً في معادلة التغير في الإيرادات العامة الحقيقية، مما يدل علي وجود علاقة سببية وحيدة الإتجاه من الإيرادات العامة الحقيقية إلي النمو الاقتصادي في الأجل الطويل، كما يلاحظ أن قيمة اختبار F المحسوبة غير معنوي إحصائياً عند مستوى معنوية ١٪ في معادلتني التغير في معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي وغير معنوي إحصائياً في معادلة التغير في الإيرادات العامة الحقيقية، مما يعني عدم وجود علاقة سببية الإتجاه في الاجل القصير بين الإيرادات العامة الحقيقية والناتج المحلي الاجمالي الحقيقي، أي علاقة السببية وحيدة الإتجاه بين التنمية المستدامة والإيرادات الحقيقية في الاجل الطويل فقط.

كما يلاحظ من نتائج جدول (٤) لاختبار العلاقة السببية بين الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي والقوة العمل، أن قيمة إختبار t لمعامل حد تصحيح الخطأ المبطن في معادلتني التغير في معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي لا يختلف عن الصفر وغير معنوي إحصائياً، وهو ما يعني أنه لا توجد علاقة سببية في الأجل الطويل بين العرض من العمل والناتج المحلي الاجمالي الحقيقي، كما أن اختبار F المحسوبة معنوي احصائياً في معادلتني التغير في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي والتغير في العمل وهذا يعني وجود علاقة سببية ثنائية الإتجاه في الأجل القصير من العرض في العمل للناتج المحلي الإجمالي الحقيقي ومن الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي إلي العرض من العمل أي أن علاقة السببية بين الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي والعرض من العمل ثنائية الإتجاه في الأجل القصير.

فيما يتعلق بالعلاقة السببية بين الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي والتراكم الرأسمالي الحقيقي يلاحظ من نتائج جدول (٤) أن قيمة اختبار t لمعامل حد تصحيح الخطأ المبطن في معادلة التغير في التراكم الرأسمالي الحقيقي يختلف عن الصفر ومعنوي إحصائياً، مما يعني وجود علاقة سببية وحيدة الإتجاه في الاجل الطويل من الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي إلي التراكم الرأسمالي الحقيقي، بينما في الأجل القصير يلاحظ معنوية قيمة إختبار F المحسوبة معنوية عند مستوى معنوية ١٪ في معادلتني التغير في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي والتغير في التراكم

الرأسمالي الحقيقي وهو ما يعني أن هناك علاقة سببية ثنائية الاتجاه في الأجل القصير من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي إلي التراكم الرأسمالي الحقيقي، ومن التراكم الرأسمالي الحقيقي إلي الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، أي علاقة السببية بين الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي والتراكم الرأسمالي الحقيقي وحيدة الاتجاه في الأجل الطويل وثنائية الإتجاه في الاجل القصير، ويمكن تلخيص نتائج ما سبق في جدول (٥)

جدول (٥)

نتائج نموذج تصحيح الخطأ

فالاتفاق الحكومي بسبب التنمية المستدامة في الاجلين القصير والطويل	وحيدة الاتجاه	الاجل القصير	إتجاه السببية	الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي والاتفاق الحكومي الحقيقي
	وحيدة الاتجاه	الاجل الطويل		
الايرادات العامة الحقيقية لا تسبب التنمية المستدامة، كما أن التنمية المستدامة لا تسبب الايرادات العامة الحقيقية في الاجل القصير	لا توجد علاقة سببية	الاجل القصير	إتجاه السببية	الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي والايرادات العامة الحقيقية
	وحيدة الاتجاه	الاجل الطويل		
فتمو القوي العاملة يسبب الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي، كما أن الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي يسبب نمو القوي العاملة	ثنائية الاتجاه	الاجل القصير	إتجاه السببية	الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي والقوي العمل
نمو القوي العاملة يسبب الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي في الاجل الطويل	وحيدة الاتجاه	الاجل الطويل		
فالتراكم الرأسمالي الحقيقي يسبب الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي، كما أن الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي يسبب التراكم الراسمالي الحقيقي	ثنائية الاتجاه	الاجل القصير	إتجاه السببية	الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي والتراكم الراسمالي
	وحيدة الاتجاه	الاجل الطويل		

٥. الخلاصة وتوصيات الدراسة

يتمثل الهدف الأساسي لهذه الدراسة في إختبار العلاقة السببية بين السياسة المالية والنمو الإقتصادي في مصر، وفي سبيل تحقيق هذا الهدف تم تقسم الدراسة إلي أربعة أجزاء بالإضافة الي المقدمة، الجزء الثاني شرح الدراسات السابقة، الجزء الثالث وضح نموذج الدراسة، الجزء الرابع شرح منهجية الدراسة، الجزء الخامس وضع الخلاصة وتوصيات الدراسة.

الجزء الثاني شرح الدراسات السابقة، وقد إتضح من العرض السابق للدراسات السابقة علي الرغم من أن تناولها للعلاقة بين السياسة المالية والنمو الاقتصادي إلا أنها لم تحسم هذه العلاقة، ومن ثم تحاول الدراسة الحالية إختبار علاقة السببية بين السياسة المالية و النمو الاقتصادي في مصر، بإستخدام بيانات حديثة وفترة أطول نسبياً وهي الفترة (١٩٩٠-٢٠٢٢).

الجزء الثالث شرح نموذج الدراسة، فقد إشتمل علي توصيف دالة إنتاج كوب دوجلاس لإختبار العلاقة السببية بين السياسة المالية والنمو الإقتصادي في مصر، مقاسا بالنتائج المحلي الاجمالي الحقيقي، اما الجزء الرابع فقد اشتمل علي منهجية ونتائج الدراسة وطبقاً للمنهجية المستخدمة في الدراسة تتكون الاساليب المستخدمة من ثلاث اختبارات هي: اختبارات جذر الوحدة، إختبار التكامل المشترك، نماذج تصحيح الخطأ، وقد تم الاعتماد علي إختبارات جذر الوحدة Unit Root Test للتأكد من إستقرار السلاسل الزمنية ورغم تعدد إختبارات جذر الوحدة، إلا أن الدراسة الحالية استخدمت إختبارين هما: اختبار ديكي-فولر (Dickey and Fuller)، وإختبار فيليب- بيرن (Philip- perron) الأكثر إستخداماً في الدراسات الاقتصادية القياسية بصفة عامة، وتم إختبار مدي وجود تكامل مشترك بين معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي والنمو الاقتصادي .

توصلت نتائج نموذج الاختبار إلي وجود علاقة سببية وحيدة الاتجاه بين النمو الاقتصادي والانفاق الحكومي في الاجلين القصير والطويل، وعلاقة السببية وحيدة الاتجاه بين النمو الاقتصادي والايرادات الحقيقية في الاجل الطويل فقط، علاقة السببية بين الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي والعرض من العمل ثنائية الإتجاه في الاجل القصير، علاقة السببية بين الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي والتراكم الراسمالي الحقيقي وحيدة الاتجاه في الاجل الطويل وثنائية الاتجاه في الاجل القصير، وأخيراً توصي الدراسة بالاتي:

١. تنوع مصادر الإيرادات العامة من خلال ضم القطاع غير الرسمي الي المنظومة الضريبية، وتشجيع الاستثمار في القطاعات الاقتصادية المختلفة، وتشجيع الصناعات المحلية.
٢. تفعيل دور الضرائب في إعادة توزيع الدخل بما يؤدي الي تقليل التفاوت في توزيع الدخل وتحقيق النمو الاقتصادي .
٣. ينبغي إتخاذ قرارات إستراتيجية بشأن المزيج الضريبي الأمثل لمصر، على أساس الهياكل الاقتصادية والاجتماعية الوطنية والأولويات السياسية، وينبغي أيضاً النظر في البيئة السياسية للتغيرات في المزيج الضريبي، لأن توسيع القاعدة الضريبية يعني أن بعض الدوائر التي لم تكن تدفع الضرائب في السابق، أو كانت تدفع القليل جداً، سيطلب منها تقديم مساهمات أكبر في الموارد العامة المحلية.
٤. يمكن تمويل البرامج التي تهدف إلي تحقيق النمو الاقتصادي من خلال فرض الضرائب التصحيحية والإعانات وإلغاء أو ترشيد الإعانات القائمة المشوهة وغير الفعالة، وتتمثل هذه التدابير في زيادة الإيرادات الحكومية والمدخرات المالية، والتي يمكن استخدامها لدعم تحقيق النمو الاقتصادي .
٥. توجيه الإنفاق الحكومي نحو المشروعات الانتاجية والخدمية التي تحفز القطاع الخاص مثل الاستثمار في جودة التعليم وكذلك الاستثمار في تحسين الخدمات الصحية التي تخدم المواطن.
٦. مراجعة السياسة المالية بشكل دوري لقياس مدي فاعليتها في تحقيق الأهداف المرجوة منها، ومعالجة أي إختلالات إن وجدت
٧. تطوير الدراسة مستقبلا بأستخدام أساليب قياس حديثة نسبيا، وقياس أثر السياسة المالية علي النمو الاقتصادي باستخدام مؤشرات قياس أخري تعبر عن النمو الاقتصادي .
٨. إن حقيقة أن غالبية الإنفاق الحكومي تهيمن عليه معاملات الدين العام في إطار قطاع الخدمات العامة والعامة له آثار غير مواتية على النمو الاقتصادي .
٩. يعد التحول نحو نظام أكثر لامركزية من الناحية المالية أمراً مهماً في إضفاء الطابع المحلي على أهداف التنمية المستدامة و علي تحقيق النمو الاقتصادي ، وينبغي أن يتم الاستفادة من عملية التخطيط في مصر لبدء العمل على أدوات التوطين لخلق بيئة مواتية، فضلا عن تنفيذ الالتزامات الدستورية المتعلقة باللامركزية.

المراجع:

باللغة العربية:

- الطاهرة السيد (٢٠١٤)، "مشكلات في الاقتصاد المصري: إطار فكري ومنهج تطبيقي"، توزيع المكتبة الاكاديمية، شارع التحرير، الدقي، الجيزة.
- محسن عبدالله الراجحي وآخرون (٢٠١٦)، "تحليل اثر السياسة المالية علي بعض مؤشرات التنمية المستدامة في العراق للمدة (١٩٩٠-٢٠١٣)" مجلة الادارة والاقتصاد، المجلد الخامس، العدد السابع عشر.
- علي منصور عطية وآخرون (بدون تاريخ)، "دور السياسة المالية في تحقيق النمو الاقتصادي في العراق دراسة تحليلية للفترة من ١٩٩٠-٢٠١٥"، كلية تجارة، ج.بناها.
- ماجد عبد العظيم قابيل (٢٠٢٢)، "أثر الانفاق الحكومي علي التنمية المستدامة في مصر"، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة.
- عثمان المطيري (٢٠٢٢)، "أثر السياسات المالية علي التنوع الاقتصادي في المملكة العربية السعودية: دراسة تحليلية للفترة ٢٠٠٠ إلي ٢٠٢٠"، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية والقانونية، مجلد ٦، عدد ٢٣، ص ص: ١٣١-١٥٤.
- فهد مغيمش حزيان الشمري (٢٠١٥)، "قياس وتحليل أثر السياسة المالية على بعض مؤشرات التنمية المستدامة في العراق للمدة (١٩٩٠ - ٢٠١٣)، رسالة دكتوراه، كلية الادارة والاقتصاد، قسم الاقتصاد، جامعة كربلاء.

- Al-kasasbeh, O., (2018), "Fiscal Policy and Its Relationship with Economic Growth: A Review Study", Saudi Journal of Business and Management Studies (SJBMS), Scholars Middle East Publishers, DOI: 10.21276/sjbms.2018.3.12.5, pp: 1318-1323.
- Al_kasasbeh, O., et al., (2022), "The Impact of Fiscal Policy and Trade Liberalization on Economic Growth: Evidence from Structural Breaks for Jordan", Intern. Journal of Profess. Bus. Review, Miami, v. 7, n. 6, p. 01-16.
- Kim, J., et al., (2021), "Fiscal policy and economic growth: some evidence from China", Review of World Economics , **Springer**, No., 157 PP:555–582,
- Easterly, W., and Sergio, R.T., (October 1993), "Fiscal Policy and Economic Growth: An Empirical Investigation", **NBER Working Paper No. w4499**.
- Luutekpohl, H., And Saikkonen, P., Trenkler, C. (2001), **Maximum eigenvalue versus trace tests for the cointegrating rank of A VAR Process**, Econometrics Journal (2001) , volume 4, pp: 287–310.
- Paltasingh., K. R., and Goyari, P.,(2013), Supply Response in Rainfed Agriculture of Odisha, Eastern India: A Vector Error Correction Approach, **Working Paper**, University of Hyderabad, 2013, Vol 14, No. 2, PP: 89 -104.
- **United Nations Environment Programme (UNEP)**, (2016)," Fiscal Policies and the SDGs", Geneva.
- Khaled Zakaria and Israa, A., El Husseiny, (2022), " Budget design and priorities", Financing Sustainable Development in Egypt, **Ministry of Planning and Economic Development**.